جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

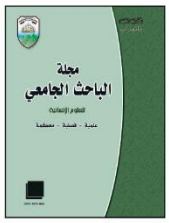

تطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية

نضال علي محمد مثنى الحيدري
قسم إدارة وتخطيط تربوي، كلية التربية، جامعة إب، اليمن
Email: Slaalhydry149@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
تطوير مصادر التمويل، الجامعات اليمنية،

الملخص:

هدف البحث الى تطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية، اعتمد البحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتكون مجتمع البحث من الخبراء المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي واقتصاديات التعليم، تم اختيار عينة منهم بطريقة قصديه بلغت(52) خبيراً، وفق اسلوب دلفي، وتوصل البحث الى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع نسبة موافقة الخبراء المشاركين على أهمية مؤشرات جوانب تطوير مصادر التمويل الاساسية للجامعات اليمنية إذ بلغت نسبة الموافقة (87%) وبمتوسط حسابي(4.35) وانحراف معياري(0.94) ودلالة لفظية (كبيرة جداً)، وكذلك ارتفاع نسبة موافقة الخبراء المشاركين على أهمية مؤشرات جوانب تطوير مصادر التمويل الثانوية للجامعات اليمنية إذ بلغت نسبة الموافقة (99%) وبمتوسط حسابي(4.49) وانحراف معياري(0.31) ودلالة لفظية (كبيرة جداً)، كما توصلت الباحثة الى عدد من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوع البحث.

تطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية

Developing Funding Sources for Yemeni Universities

Nedhal Ali Mohammed Muthanna Al-Haidari
Department of Educational Administration and Planning, Faculty of Education, Ibb University, Yemen
Email: Slaalhydry149@gmail.com

Keywords:

Developing Funding Sources, Yemeni Universities,

Abstract:

The research aimed to develop the sources of funding for Yemeni universities. The research adopted the descriptive developmental approach, and the questionnaire as a tool for collecting data and information. The research community consisted of experts specialized in educational administration and planning and education economics.

Asample of (52) experts was chosen intentionally, according to the Delphi method. The research reached a number of results, the most important of which are: The high percentage of approval of the participating experts on the indicators of aspects of developing the primary sources of funding for Yemeni universities, as the approval rate reached (87%) with an arithmetic mean of (4.35), a standard deviation of (0.94), and a verbal significance of (very large). As well as the high percentage of approval of the participating experts on the indicators of aspects of developing secondary sources of funding for Yemeni universities, as the approval rate reached (99%) with an arithmetic mean of (4.49), a standard deviation of (0.31), and a verbal significance of (very large). The researcher also reached a number of recommendations and proposals related to the research topic.

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث:

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل في المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وفي المؤسسات الصغيرة بصفة خاصة، نظراً للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، ويُعدَّ التمويل من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث إنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وتعانى أنظمة التعليم العالي في دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى.

ويبدأ إصلاح التعليم من توفير التمويل الكافي لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى إتاحة التعليم للجميع وبالجودة المطلوبة، شرط أن يتمتع هذا التمويل بالاستمرارية والتصاعدية حتى يفي بالاحتياجات المتزايدة للخدمات التعليمية في ظل تزايد أعداد المستحقين للتعليم، وبينما تكفل المواثيق الدولية والدساتير المحلية مجانية التعليم للجميع لاسيما في مراحله الأولى، يعكس الواقع عجز الحكومة عن توفير هذا التمويل، بل وتؤكد الأرقام تناقص التمويل الفعلي من عام لآخر وتكمن مشكلة التمويل الحكومي للتعليم في الجمع بين قضيتين رئيسيتين وهما كفاية التمويل وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية؛ أي كفاية التمويل لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والقضاء على عدم التكافؤ في الفرص التعليمية بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية أي بين الذكور والإناث وبين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الريفية والحضرية وغيرها(عمرو عزب،23،2017).

وتعتمد الجامعات اليمنية على مصادر تمويل التعليم التي تتمثل في اعتماد الموازنة السنوية للجامعة والتمويل الذاتي والمنح الخارجية والقروض وهذا التمويل يأخذ جزءاً كبيراً من الميزانية العامة للدولة وفي حال تقليص التمويل الحكومي للجامعات لأي سبب سينعكس ذلك على قيام الجامعات بأدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربما إلى ضعف في كفاءة المخرجات التعليمية" وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها اليمن في الوقت الحاضر، فإنه لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل ذاته واعتماد الجامعات اليمنية في تمويلها على الحكومة كمصدر أساسي(الحربي، 2012، 88).

يعدُّ التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي خصوصا الركيزة المهمة التي تقوم عليها نهضة الأمم والشعوب، بتحقيق أهدافها وتخطي المشكلات والعوائق التي تقف في طريق نهضتها

وتقدمها؛ لذا وجب الاهتمام به وتنويع مصادر تمويله، فكلما تعددت مصادر تمويل التعليم، تحقق النجاح للعملية التعليمية وتحققت الأهداف المرجوة من التعليم, ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين غدا الاهتمام بالتعليم سبيل الأمم نحو التقدم والرقي، وسعت الدول كافة من خلال برامجها التعليمية إلى تعديل أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحثاً عن الأفضل وزاد الاهتمام بالعنصر البشري, والاستثمار فيه يعدُّ من أرقى أنواع الاستثمار، ومن هنا ظهر الاستثمار التعليمي وسعت الأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة إلى توظيف مبادئ الاستثمار الاقتصادي على أنظمتها التربوية (جوهر والملاحي،2018، 205).

على الرغم من كثرة ما ينفق على التعليم العالي في الدول المتقدمة إلا أنه يبقى ضئيلا مقارنة بالناتج الإجمالي لتلك الدول؛ وفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2000م فإن تمويل اليابان للتعليم العالي يمثل 0.5 في المئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي ، مقابل 0.9 في المائة في الولايات المتحدة و 0.7 في المئة في المملكة المتحدة، و 1.0 في المئة في كل من ألمانيا وفرنسا.(العتيبي، 2018 ، 44).

وعلى المستوى المحلي فاليمن كغيره من الدول يعدُّ التمويل فيها من اعقد المشكلات التي يواجه التعليم الجامعي وأكثرها جدلاً خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ،وأكدت العديد من الدراسات المحلية كدراسة (قاسم، 2016م) دراسة (الحاج ،2019) ودراسة (مثنى ، 2023) ودراسة (السباعي، 2022)على أن تطوير التعليم الجامعي، ودفع مسيرة البحث العلمي إلى الأمام مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتمويل؛ مما يعني الحاجة الماسة لإيجاد وتوفير التمويل اللازم والكافي لمؤسسات التعليم العالي، لتجويد وتحسين مخرجاته العلمية والفكرية، وكذلك ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية التي تمكن منظومة التعليم الجامعي لأدوارها ووظائفها المنشودة في الارتقاء بالمجتمعات علميا وفكريا من ناحية، ومن ناحية أخرى النهوض بكفاءة أفراد المجتمع الجامعي.

لذلك فإن من الضروري تطوير مصادر التمويل الحالي للجامعات اليمنية ، والبحث عن موارد تمويل بديلة تسهم في التغلب على مشكلة التمويل في مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء متطلبات التنمية والتطورات اللازمة لمصادر تمويل التعليم الجامعي ، وفقا للمرتكزات الآتية : التعليم والتدريب، البحث والتطوير الإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث تقوم هذه البحث بإلقاء نظرة عامة وتقييم الوضع الراهن لمصادر تمويل التعليم الجامعي بالجامعات اليمنية إلى جانب تحديد بعض المعوقات الأساسية التي تواجه مصادر تمويل

التعليم الجامعي في ظل تحديات العصر والانفجار المعرفي، وطرح السيناريوهات المختلفة للتطوير.

مشكلة البحث:

تواجه بلادنا تحدياتٍ اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، وفكرية، بسبب الاوضاع التي تمر بها إذ إن التعليمٍ يُسهم في دفع عجلة الاقتصاد التي تضمَّنتْ بناء جيلٍ متعلمٍ قادر على تحمل المسؤولية، وتوفير فرص التعليم للجميع في بيئةٍ تعليمية مناسبة في ضوء السياسة، وما يتطلَّب ذلك مِن تحقيق الدور التكاملي بين الاقتصاد والتعليم ومِن خلال الدراسات السابقة، ؛ومن أجل إصلاح نظام التعليم، ومواكبة التغيير، واللحاق بركب الدول المتقدمة، برزت مشكلة البحث التي بيَّنت أنَّه على الرغم مِن ان انخفاض الدعم المالي للجامعات اليمنية في ظلِ تزايد الطلب المجتمعي المستقبلي على التعليم، إلا أنَّ فكرة الاستمرار في الاعتماد على الدعم الحكومي بوصفه مصدرًا وحيدًا لتمويل قطاع التعليم تبدو صعبة؛ خاصة في ظل الوضع الراهن الذي تمر به بلادنا

ونظراً لتراجع الدعم الحكومي للتعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص خصوصاً في السنوات الاخيرة نتيجة للظروف والاحداث السياسية والاقتصادية التي تمر بها اليمن إذ اصبحت المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات تعاني من مشكلات في تمويلها الامر الذي انعكس سلباً على النظام التعليمي ومستوى الاداء، من خلال العجز الكبير في تقديم ادنى خدماتها التعليمية والإدارية والبحثية ،وأكدت على ذلك العديد من الدراسات كدراسة (ابراهيم،2017) ودراسة(القباطي،2004) و دراسة (بشر ،2004) ودراسة (قاسم،2018) ويتضح مما سبق أن من أهم المشكلات التي تواجهها الجامعات في اليمن هي مشكلة تمويل التعليم بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة، وتزايد أعداد الطلبة، ومطلب البحوث والرسائل العلمية، والتحضيرات والمعامل، فلم تعد رسوم الطلبة أو الهبات والتبرعات أو الأَوقاف الخيرية كافية كمصدر لتمويل التعليم الجامعي لذا تعدَّ قضية تمويل الجامعات اليمنية من القضايا المهمة والملحة وهناك حاجة لإيجاد مصادر متنوعة للتمويل الحكومي وهذا ما ستقوم به الباحثة في بحثها الحالي وذلك بالإجابة عن التساؤل الرئيسي الاتي:

ما مؤشرات تطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية؟

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب أهمها:

- يسهم البحث الحالي في تقديم معرفة نظرية عن مصادر تمويل الجامعات ومداخلها وأبرز نماذجها العالمية والتي تمثل إضافة معرفية تضاف إلى المكتبة التربوية اليمنية يستفيد منها

القيادات المسؤولة عن تطوير وتنويع مصار تمويل الجامعات اليمنية.

- أن النتائج التي توصل إليها البحث الحالي تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين في المؤسسات التعليمية اليمنية ومنها الجامعات من خلال تزويدهم بالعمليات والممارسات والمعلومات التي يمكن أن تساعدهم في إعداد الخطط والبرامج التطويرية لتطوير مصار تمويل للجامعات غير التمويل الحكومي، وبما يساهم في تحقيق أهداف نظام التعليم العالي ومؤسساته في اليمن بكفاءة عالية.

- أن النتائج التي توصل إليها البحث الحالي تفيد القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات اليمنية من خلال تزويدهم بالمؤشرات والآليات والعمليات التي تساعدهم في إعداد الخطط والبرامج الهادفة إلى تطوير وتنويع مصار تمويل للجامعات اليمنية.

- أن النتائج التي توصل إليها البحث الحالي تفيد الباحثين والمهتمين في تطوير أداء الجامعات اليمنية من خلال تزويدهم بالمؤشرات والمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الهادفة إلى تطوير وتنويع مصادر تمويل الجامعات على وفق الأساليب الإدارية الحديثة.

- يُعد البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى من نوعها (بحسب علم الباحثة) بتناول تطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية.

حدود البحث:

تحدد البحث الحالي في الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: يقتصر على تطوير مصادر

تمويل الجامعات اليمنية.

- الحدود البشرية: عينة قصدية من الخبراء المشاركين من القيادات الاكاديمية.

- الحدود المكانية: الجامعات اليمنية.

- الحدود الزمانية: تم تنفيذ البحث الحالي في العام2024م.

مصطلحات البحث:

أ- التمويل:

يُعرف التمويل بانه: البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة (ساكر،2006، 56).

ويُعرف التمويل بِأَنَّهُ: "كيفية قيام الدولة بإيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية بصفة تسمح لها بتحقيق أهدافها وتنفيذ رسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية والاجتماعية (جوهر، والباسل،2015، 171).

وتعرف الباحثة التمويل إجرائياً بأنه: توفير بدائل الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة لتنويع مصادر لتمويل الجامعات اليمنية الحكومية التعليمية والبحثية والخدمية لضمان تحقيق أهدافها المرسومة.

ب- الجامعة:

تتبنى الباحثة تعريف الجامعات اليمنية، التعريف الذي ورد في المادة (58) من القانون رقم(45) لسنة 1992م بشأن القانون العام للتربية والتعليم العالي للجامعات اليمنية، والذي عرف من الناحية الإدارية والمالية بأنها: مؤسسة علمية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مستقلة في أداء وظائفها العلمية والتربوية وتلحق موازنتها بموازنة التعليم العالي والبحث العلمي ، وللجامعة استقلال مالي وإداري في تنفيذها لموازنتها.

ثانياً: دراسات سابقة:

1. دراسة صالح (2017) بعنوان: البدائل لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في الجمهورية اليمنية.

تمثلت أهداف الدراسة في تشخيص واقع تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، ورصد الصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في اليمن . واستخدم الباحث المنهج الوصفي، لبناء استبانة مكونة من (37) فقرة حول إيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، وتقديمها لعينة من الخبراء. وتوصلت الى نتائج اهمها:

إن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمول التعليم الجامعي في اليمن، وموافقة الخبراء وبنسب مئوية مرتفعة لبدائل تمويل التعليم الجامعي. ويعتبر التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية هامشيا وضئيلا، حيث ينحصر بين(4,4%) من إجمالي مصادر التمويل و أن التمويل من المنح متواضع تصل نسبته إلى (1,2%) من إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي. التمويل من القروض الخارجية مصدراً ثانوياً غير منتظم، وصلت مساهمة القروض الخارجية إلى (4.1)

2. دراسة قاسم (2016) بعنوان: "تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب في ضوء اقتصاد المعرفة.

هدفت الدراسة إلى تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب في ضوء اقتصاد المعرفة.

استخدم الباحث المنهج العلمي المناسب لإجراء هذا البحث، والمتمثل بالمنهج الوصفي بنوعيه: المسحي التحليلي والتطويري من خلال بناء استبانة مغلقة، وفقا لأسلوب "دلفي المعدل"، تكونت من محورين، المحور الأول: معوقات تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب للتحول نحو اقتصاد المعرفة، بينما المحور الثاني: أساليب الاستفادة من اقتصاد المعرفة في تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب، وقد تم توزيع الاستبيانات على خبراء البحث، والبالغ عددهم 26 خبيراً من القيادات الأكاديمية برئاسة جامعة، ومتخصصون في التخطيط التربوي وإدارة الأعمال.

3. دراسة السباعي(2022) بعنوان: " تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة عدن في ضوء اقتصاد المعرفة.

تمثلت أهدف هذه الدراسة في تقديم مقترح لتطوير مصادر التعليم الجامعي بجامعة عدن في ضوء اقتصاد المعرفة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بشقية المسحي والتطويري. وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

– أن درجة تحقق تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة عدن في ضوء اقتصاد المعرفة منخفضة في جميع المجالات اذ حصلت على نسبة مئوية (45.4 %) ودرجة حدة المعوقات التي تحد من تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة عدن في ضوء اقتصاد المعرفة جاءت (79%) وبدرجة حدة عالية.

– وبناء على نتائج الدراسة الميدانية ودرجة موافقة الخبراء على مجالات التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة عدن في ضوء اقتصاد المعرفة المتمثلة بـ التعليم والتدريب، البحث والتطوير، الإبداع والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) جاءت في الجولة الأولى وفي جميع المجالات بنسبة (62 %) وبدرجة موافقة منخفضة بينما جاءت في الجولة الثانية بنسبة (93%) وبدرجة موافقة عالية.

4. دراسة فيروز، الجابري (2022) بعنوان: تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي اليمني في ضوء اقتصاد المعرفة(تصور مقترح).

تناولت أهداف الدراسة تقديم تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي اليمني في ضوء اقتصاد المعرفة. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقية المسحي والتطويري. كما توصلت نتائج الدراسة إلى:

إن واقع مصادر التمويل التعليم الجامعي اليمني جاء بدرجة ضعيفة لجميع المجالات، كما إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات البحث(الدرجة العلمية، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة) ماعدا متغير الجنس لصالح الذكور.

5. دراسة الحربي (2015) بعنوان: "بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجًا.

تمثلت أهداف هذه الدراسة: في التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقتراح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات السعودية.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنَّ مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام، تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية، والأهلية، بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية.

واظهرت النتائج بأن عددا من الجامعات أقرت خططا لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي ، والاوقاف، ومراكز الأبحاث مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية.

6. دراسة الشنيفي(2018)بعنوان: البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة.

تمثلت أهداف هذه الدراسة في: تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة(الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا، اليابان). كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت نتائج الدراسة إلى: أنَّ أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي الحكومة، ثم يليه مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية، فضلاً عن مصادر خارجية. كما توصلت الدراسة إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجار بالدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل.

7. دراسة أحمد(2019) بعنوان :تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء الاستفادة من خبرة ماليزيا.

هدفت الدراسة إلى: التوصل إلى مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء الاستفادة من خبرة ماليزيا. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي.

توصلت نتائج الدراسة إلى: أن نظام التعليم الجامعي الماليزي يعتمد على تحقيق أهداف هو تطوير مصادره من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الدقيقة التي تساعد على تنمية الموارد الذاتية للجامعية والحد من التمويل الحكومي.

8. **دراسة (200)0rancis بعنوان: تحليل السياسات العامة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في غانا " تقييم الأهداف"**.

هدفت الدراسة: إلى التعرف على السياسات المتّبعة في تمويل التعليم الجامعي في دولة(غانا)، ومستوى كفاية التمويل الحكومي للجامعات الغانية، ومدى ممارسة الجامعات لدورها كأداة للتنمية الوطنية واستخدم الباحث أساليب البحث النوعي لهذه الدراسة، كسياسة للتحليل والتفسير، من خلال استطلاع آراء الطلبة وأولياء الأمور، وتصورات رؤساء الجامعات ومدرسيها والقيادات الطلابية، كما استخدم المنهج الوصفي من خلال تحليل القوانين والتشريعات الحكومية في غانا، والوثائق التي تعد الأداة الأساس لتصميم الدراسات النوعية، التي تحلل تصورات الناس حول

الإنجازات، والمساهمات التي قدمها الصندوق الاستثماني لدعم وتطوير التعليم الجامعي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن السياسات الحكومية المتبعة من وجهة نظر المستفيدين من خدمة التعليم الجامعي هي سياسات تقليدية متقادمة لا تصلح للواقع الغاني في ظل ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي، وزيادة الطلب عليه، وعجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها وأن التمويل الحكومي الحالي غير كافٍ لتمكين الجامعات في غانا من القيام بوظائفها اتجاه المجتمع الغاني الذي يتوقع منها أن تكون أداة من أدوات التنمية الوطنية.

أن أداء الصندوق الاستثماني منذ بداية نشاطه في عام (2001) كان جيدا، حيث نفذ حوالي(500) مشروعاً لتطوير البنى التحتية للجامعات التي تنطوي بعضها على أعمال إنشائية كبيرة، وإعادة تأهيل واسعة للمباني الجامعية، ومع هذا لاتزال المشاكل الرئيسة تواجه التعليم الجامعي الغاني في عدم كفاية البنى التحتية، والمرافق الأكاديمية، وخاصة الفصول الدراسية، والمكتبات، والمختبرات، والسكن الجامعي.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها تبين أن هناك تنوعاً في أهدافها، ومنهجها المستخدم، وأدواتها، واوجه الشبه والاختلاف مع البحث الحالي ومدى الاستفادة استعرضت الباحثة عدداً من دراسات سابقة التي تحوي جزئية أو أكثر من موضوع بحثها ومجالاتها للاستفادة منها، والبناء عليها وعلى وجه الخصوص الدراسات التي لها علاقة بتطوير تمويل التعليم الجامعي حيث اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي والتطويري في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليلها واتبعت اغلب الدراسات السابقة استخدام الاستبانة التي تُعد الأداة الأكثر شيوعاً لجمع البيانات والمعلومات في الدراسات السابقة.

الاستفادة من الدراسات السابقة

1. إثراء البحث الحالي في بناء الإطار النظري.
2. تحديد العينة في البحث، والمنهج المتبع في هذه البحث.
3. الاستفادة من الدراسات في تصميم أداة البحث وصياغة فقراتها.
4. صياغة مشكلة البحث، وأهميتها.
5. تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل استجابات عينة البحث.
6. الاستفادة من المراجع والمصادر التي وردت في الدراسات السابقة.
7. إثراء الباحثة معلوماتها وخبراتها البحثية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة.
8. إفادة الباحثة في كيفية عرض النتائج ومناقشتها.
9. تعزيز أهمية إجراء البحث من خلال ما تضمنته بعض الدراسات والأبحاث السابقة من توصيات ومقترحات.

ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات

1. انه يتناول بناء تطوير مصادر التمويل في الجامعات اليمنية.
2. النطاق المكاني للدراسة الجامعات اليمنية في الجمهورية اليمنية.
3. البحث الحالي ذات رؤية حديثة تطويرية لمصادر تمويل الجامعات اليمنية.

ثالثا: الخلفية النظرية

1. تمويل التعليم الجامعي

أ- مفهوم التمويل:

وقبل أن نتتبع أصل مفهوم التمويل علينا أن نتفق على أن من يعطي المال يعدَّ ممولاً ومن يأخذ المال فهو ينفق، وعادة ما تكون قيمة التمويل تعادل قيمة الإنفاق، ولذا فإن قضية التمويل تعد قضية قديمة منذ قدم الإنسان نفسه إلا أنه يمكن تتبع مفهوم التمويل حديثاً بمعنى إدارة المال، وهذا المفهوم له مكان دائم في القاموس الإنجليزي باعتباره من الموارد المتاحة من الأموال السائلة والأصول والاستثمارات والأوراق المالية. (جوهر، 2016،7)

ويُعرف التمويل بأنه: ما تستطيع الدولة تعبئته من موارد لتنفقها على مؤسساتها، وذلك لتحقيق أهدافها وتيسير أعمالها، على أن تنقسم تلك الموارد بين عينية ومالية ومادية مع اختلاف مصادرها سواء أكان حكومياً أم غير حكومي (جمعة، 2020، 67)

أما العودة فيرى التمويل بأنه إنفاق مال و استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويُعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال لتخفيف أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها (العودة، 2019، 14).

ب- أهمية تمويل التعليم الجامعي:

الواضح أن هناك حاجة إلى توفير مزيد من الموارد للتعليم الجامعي مع استثمار هذه الموارد أفضل استثمار ممكن من خلال ترشيد الإنفاق الذي لا يعني الحد من الإنفاق وتقليله، وإنما يعني حسن التدبير وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن من خلاله، والتوجيه الرشيد للاعتمادات المالية وحسن استخدامها في البرامج المختارة ومن ثم توجيه النفقات المالية لتحقيق الأهداف التعليمية بأقصى كفاية ممكنة .

ويرى (الهلالي،2003، 77)، أن التعليم الجامعي وتمويله له أهمية بالغة إذ إنه:

- يساعد على انحسار الفقر، وذلك بتفادي سوء توزيع الدخل؛ لان التعليم من شأنه رفع الإنتاجية وتمكين العمال من مواكبة التقدم، وبذلك ترتفع دخول الفقراء؛ فهو رصيدهم الوحيد الذي يجسده قوة الدخل بينهم وبين الاغنياء، والانفاق العام على التعليم العام تستفيد منه جماهير الشعب الأكثر فقراً؛ لان الاغنياء قد يلجؤون إلى التعليم الخاص وبذلك تعمل الدولة على مساواة فرص المواطنين الذي قد لا تساعدهم الظروف على دفع نفقات التعليم.
- بأن طبيعة سوق المال الذي يمكن أن يمول منه من التعليم بدلاً من أن يحمل هذا الإنفاق لدفع

ضـرائب، هـذا السـوق لا يعطـي قروضـاً إلا بضـمانات، ولا يمكـن أن تقبـل البنـوك وسـاطتها لقروض ليست بنكية أو مصرفية بطبيعتها.

- عدم شفافية آثار التعليم، بمعنى أن العائد لن يكون واضحاً، ولا يمكن أن يتعلل الرجل العادي بأن يدخل نفسه في التزامات مالية انتظارا لما يدرها لتعليم عليه في المستقبل، أو على أبنائه.

- وهناك أسلوب تمويلي للتعليم له أهمية بالغة هذا الأسلوب هو التمويل القائم على الأداء إذ يساعد هـذا الأسـلوب الحكومـات علـى ترشـيد الإنفـاق والحصول على مخرجات تعليمية جيدة في الوقت نفسه كما أنه يحقق المحاسبية والمسؤولية، ويحسن الكفاءة الداخلية للمؤسسة التعليمية بصفة عامة المنقاش. (الخضر، 2017 ،253).

تطبيـق سياسـات التمويـل القـائم علـى الأداء بمؤسسات التعليم الجامعي، إذ إنها من الناحية النظرية تسمح للمؤسسات بمزيد من الحرية والتي يمكن أن تخلف من البيروقراطية والروتين، وينتج لهـا قـدراً مـن المرونـة لممارسـة العمليـات 10 مـن203 سـاف فـي ضـوء السـياق الـذي يعمـل. (4voro&Rutherd, 2020:2)

ومن ثم تستخدم العديد من الدول سياسات التمويل القائم على الأداء على أساس الاعتقاد بأن تلـك الصـيغ التمويليـة سـتوجه مؤسسـات التعلـيم الجـامعي نحـو إنتـاج مسـتويات أعلـى مـن الأداء والجـــــودة والكفـــــاءة، (23-22، 2018 Jongoloed, et,)

إذ إن المنطق الذي يستند إليه التمويل القائم على الأداء هو أن المؤسسات ذات الأداء الأفضل ستحصـل علـى تمويـل أعلـى مـن المؤسسـات ذات الأداء الأقل. (Sbea ,2018, -23-22)

يحتل التعليم الجامعي موقعاً مهماً في سلم المراحـل التعليميـة المختلفـة التـي تمـد المجتمـع بالكفـاءات العلميـة اللازمـة للتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، ومواجهـة المتغيـرات والتطـورات المعاصـرة التـي تشـهد انطلاقـة علميـة وتكنولوجيـة غير مسبوقة، وهو ما يضع على عاتق المجتمع بكافـة مؤسسـاته وأفـراده مسـؤولية تمويـل التعلـيم الجـامعي، مـن النـواحي التربويـة، والاقتصـادية والاجتماعية والسياسية)،(البشير،2003، 592)،

يعد التمويل الشريان المغذي لاستمرار العملية التعليميـة بجميـع جوانبهـا، والـذي يضـمن اسـتمرار مؤسسـات التعلـيم الجـامعي فـي تحقيـق أهـدافها المنشودة. (Report:2001,19)،

يمكـن التعلـيم الجـامعي مـن تقـديم مخرجـات قـادرة علـى التنـافس والتميـز والجـودة والالتـزام بالمواصفات العالمية في انتاجها المراعي والخدمي والفكري والثقافي.(عمار،2009، 211).

وتسـتخلص الباحثـة القـول إن أهميـة تمويـل التعلـيم والتعلـيم الجـامعي، تنبـع مـن القيمـة الاقتصـادية الحقيقيـة للتعلـيم والتعلـيم الجـامعي، وعن العائد الاقتصادي إذ يعد التعليم الأداة الأهم مـن أدوات الاسـتثمار فـي رأس المـال البشـري، بسـبب دوره الحيـوي فـي تحقيـق الثـروة، والتنميـة، وتحقيق طموحات وأهداف المجتمعات في التطور

والإصلاح، بحسب وظيفته الجديدة وفقاً لاقتصاد المعرفة.

ج- مبررات تمويل التعليم:

تتمثل أهم مبررات تمويل التعليم كما ذكرها(جوهر والملاحي،2018، 77):

- يعدُّ تزايد الطلب على التعليم من ناحية، وضعف الموارد المالية الحكومية، كل ذلك في الأخذ بسياسة خصخصة التعليم.
- "جودة التعليم" فقد أثبت القطاع الخاص في القطاعات التي تمت خصخصتها كفاءته من حيث مخرجاته الجيدة، بينما يعاني القطاع العام من الجمود، وغياب المحاسبية، ولايزال يعاني من مشاكل سببها الأمن الوظيفي.
- يؤمن التعليم الممول جيداً قوى عاملة مدربة متميزة، وينعكس ذلك على الاستثمار الداخلي مما يؤدي إلى الحد من هجرة الطلبة وبالتالي تخفيف استنزاف الأموال إلى الخارج.
- يمتاز القطاع الخاص بالكفاءة الاقتصادية والإدارية والإنتاجية، مقارنة بالقطاع العام، إذ إن الأخير يخضع لضغوط سياسية واجتماعية تؤثر في تبنيه سياسات وممارسات غير مرغوبة مما يؤدي إلى تدني الإنتاجية.

د- العوامل المؤثرة في تمويل التعليم

إن التمويل يمثل عنصراً أساسياً ومحورياً لتحقيق الأهداف والغايات الآتية والمستقبلية للمؤسسات المختلفة، إذ إنها بلا مصادر مالية للإنفاق على أغراضها لا تستطيع أن تعمل ومهما كانت الأساليب المتبعة في إدارة وتمويل التعليم، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على تمويل التعليم منها: (نوار، 2013 ، 5)

أ-**عوامل داخلية:** ترتبط هذه العوامل ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات التعليمية بحيث تكون نابعة من تلك المؤسسات ومنها كالتالي:

- داخلية ناتجة من النظام التعليمي نفسه أو خارجية ناتجة من المجتمع، وما يرتبط به من ظروف والتي تؤثر على التعليم بصورة مباشرة وغير مباشرة، و من أبرز هذه العوامل:
- الطلب الاجتماعي على التعليم: ترجع الزيادة في الطلب إلى الطموح المتزايد للآباء والأبناء، واعتبار التنمية التعليمية شرطاً أساسياً للتنمية المجتمعية والزيادة السكانية.
- مشكلات النظام التعليمي المتصلة بالمباني والتجهيزات والمعلم والمنهج، ومع زيادة تلك المشكلات تزداد الحاجة المالية للتعليم، وطرق تفاعل المدخلات مع بعضها ومن هذه العوامل.
- ويضيف (حجي،106،2005) الآتي:
- الارتفاع المتزايد في نفقات التعليم، وترجع تلك الزيادة إلى الرغبة في رفع المستوى المادي للمعلم، والاهتمام بخفض كثافات الفصول، وإلغاء نظام الفترات.
- التوزيع العمري لهيئات التدريس الذي يؤثر في مستوى الأجور، إذ يزداد الإنفاق بارتفاع المستوى العملي لهيئات التدريس.
- نصاب المدرس من ساعات التدريس، فكلما انخفض نصاب المعلم التدريسي؛ تطلب زيادة في أعضاء هيئة التدريس، وبالتالي زيادة في النفقات.

- ارتفاع حجم الإهدار التعليمي الذي يرجع إلى زيادة نسب الرسوب والتسرب.
- وكذلك يضيف(الرشدان،2005، 100):
- مستوى التكنولوجيا التعليمية، حيث تزداد النفقات بارتفاع و ازدياد مستوى التكنولوجيا التعليمية.
- الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم
- الاهتمام بتطوير الكفاءات الإدارية.
- ضعف التنسيق بين قطاع التعليم والقطاعات الأخرى.
- التوسع في التعليم العالي، وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات. تأهيل المدرسين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصاً إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التي يحملها المدرسون. (العتيبي، 2004 ، 65)

ب- عوامل خارجية وهي العوامل المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه تأثيراً مباشراً وهي عوامل ذات صلة مباشرة بالمجتمع الذي يوجد فيه ذلك النظام نوجزها بما يلي:

- الديون والقيود التي تفرضها الدول والهيئات المقرضة على الدول المقترضة.
- تفضيل الإنفاق على القطاعات الأخرى الإنتاجية عن الإنفاق على التعليم.
- نظرة حكام البلاد لتمويل التعليم من حيث الأولوية (حجي،2005 ،110).
- وهناك عوامل أخرى هي من وجهة نظر (الرشدان 2005، 100):
- المستوى العام للدخل القومي: فكلما ارتفع الدخل القومي للمجتمع أزداد دخل الأفراد بالتالي، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق التعليمي.
- مستوى نفقات المعيشة: وهذا يرتبط بأسعار السلع والخدمات في المجتمع، فكلما ارتفعت الأسعار للسلع والخدمات ازدادت نفقات المعيشة، وبالتالي ازداد الإنفاق التعليمي، أي ظهور التضخم الذي أدى إلى زيادة الإنفاق على المعيشة ومنها الإنفاق على التعليم.
- المستوى التكنولوجي العام في المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التكنولوجي التعليمي، والذي تزداد نفقاته وبالتالي ازداد الإنفاق التعليمي.
- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة، حيث يرتبط به التوزيع العملي للهيئات التعليمية، فكلما كان مرتفعاً أدى ذلك إلى ارتفاع أجور العاملين وبالتالي يزداد الإنفاق على التربية والتعليم.

2. مصادر تمويل التعليم:

تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم الجامعي إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي ومصادر ثانوية وتشمل **مصادر داخلية وأخرى خارجية** (سيف الدين، 2015، 593)

يقصد بمصادر تمويل التعليم التزام جهة محددة أو عدة جهات بدفع تكاليف العملية التعليمية

ومصادر التمويل تتعدد وتتنوع، ولكن يمكن أن تختصر في ثلاثة أشكال أساسية (صلاح، 2017،38)هي:

المصادر الحكومية تدخل ضمنها المساعدات الدولية.

- المصادر الأهلية.
- الجهود الذاتية للمؤسسات التعليمية نفسه.

ويوجد تقسيم آخر لمصادر التمويل اقتصر فيه على مصدرين أساسيين: (شعيب،2021، 218)

الأول – المصادر الأساسية وتتمثل في:

- المخصصات الحكومية السنوية.
- الضرائب العامة.
- القروض الطلابية.
- أقساط التعليم الأهلي.

الثاني – المصادر الثانوية وتتمثل في:

- المشاركات المجتمعية.
- الوقف الخيري.
- الرسوم الدراسية.
- استثمارات الشركات الأهلية.
- المنح والمساعدات الدولية.
- الكوبونات التعليمية.

ثالثا منهجية البحث واجراءاته

1. منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث وتنوع أسئلته وأهدافه، فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التطويري: لتطوير مصادر تمويل الجامعات اليمنية.

2. مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع وعينة البحث من مجموعة من الخبراء الأكاديميين في عدد من الجامعات اليمنية، تم اختيارهم بطريقة قصديه بلغت (52) خبيراً، كما هو موضح بالجدول الآتي (1):

جدول (1): يوضح توزيع عينة البحث

م	الجامعة	العدد	م	الجامعة	العدد
1	جامعة لحج	4	7	جامعة حجة	3
2	جامعة عدن	18	8	جامعة عمران	3
3	جامعة إب	6	9	جامعة الحديدة	2
4	جامعة شبوة	5	10	جامعة ذمار	1
5	جامعة صنعاء	5	11	جامعة حضرموت	2
6	جامعة تعز	2	12	جامعة أبين	1
	الإجمالي	40		الإجمالي	12
الإجمالي العام =52 خبيراً من الأكاديميين في الجامعات اليمنية.					

* المصدر: إعداد الباحثة

3. توزيع أفراد العينه حسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول (2): يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة من العينة
أستاذ	17	%32.7
أستاذ مشارك	17	%32.7
أستاذ مساعد	18	%34.6
المجموع	52	%100

يلاحظ من الجدول رقم (2), أن عدد الخبراء الذين لقب أستاذ قد بلغ (17) فردًا, وبنسبة مئوية بلغت (32.7%), بينما بلغ عدد الخبراء ذوي لقب أستاذ مشارك (17) فردًا, وبنسبة مئوية بلغت (32.7%), وأخيرا بلغ عدد الخبراء ذوي لقب أستاذ مساعد(18) فردًا, وبنسبة مئوية بلغت (34.6%), وبذلك يكون مجموع الخبراء ككل (52) فردًا, وبنسبة مئوية (100%).

4. أداة البحث:

يعد اختيار الأداة المناسبة في أي بحث علمي من أهم ركائز هذا البحث, ولابد أن تناسب هذه الأداة المنهج المتبع في البحث، والغاية منها جمع البيانات والمعلومات عن أفراد العينة المستهدفة, وهنا تعد الاستبانة هي الأداة المناسبة بالنسبة البحث الحالي.

5. صدق الأداة:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين ومن ذوي الخبرة والاختصاص بلغ عددهم(20) محكماً ، وقد طلب منهم أبداء أرائهم وملاحظاتهم في محتوى هذه الأداة من حيث:

- مدى صلاحية كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- مدى انتماء كل فقرة إلى المجال المحدد لها.
- إضافة أو حذف أو تعديل أي فقرة من فقرات الاستبانة.

وبعد أن تم استعادة الاستبانة من المحكمين قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمون وبنسبة إتفاق (80%)، وعملاً بذلك قامت الباحثة بتعديل بعض الفقرات لغويًا لتصبح أكثر وضوحاً وملاءمة لقياس ما وضعت لأجله، كما تم حذف (0) فقرات, ودمج (0) فقرات, وإضافة(2) فقرة, وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من (59) فقرة.

6. ثبات الأداة:

يقصد بثبات الأداة أنها سوف تعطيك ذات النتيجة أو نتائج متقاربة إذا طبقت أكثر من مرة, وهنا تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات الفا كرونباخ(Alpha)، وذلك فيما يخص كل مجال على حدة، وللأداة بشكل عام، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

جدول (3): يوضح معاملات الثبات لأداة البحث باستخدام معامل الفا كرونباخ.

م	المحاور والمجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	المجال الاول	14	0.65
2	المجال الثاني	15	0.83
1	المجال الثالث	14	0.63
2	المجال الرابع	16	0.81
—	إجمالي	59	0.91

يشير الجدول رقم (3), إلى أن جميع معاملات الثبات لجميع المجالات التي تضمنتها أداة البحث كانت جيدة ومناسبة إحصائياً، وكذلك

الأداة بشكل عام, إذ بلغ ثبات الأداة ككل حسب معامل الفا كرونباخ (0.91), بينما بلغت معاملات ثبات المجالات على التوالي (0.94،0.63،0.83،0.65)، الأمر الذي يؤكد إمكانية تطبيقها على عينة البحث, والحصول على نتائج واقعية.

رابعا- عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

1- تطوير المصادر الاساسية لتمويل الجامعات اليمنية

جدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لمؤشرات تطوير المصادر الاساسية لتمويل الجامعات

ت	الفقرات	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1	توفر الجامعة لوائح وانظمة محفزة لتطوير مصادر التمويل.	2	4.45	0.56	%89	كبيرة جدا
2	تنتهج الجامعة سياسات دائمة لاجتذاب مصادر جديدة للتمويل.	3	4.39	0.80	%87.8	كبيرة جدا
3	تشجع الجامعة ثقافة تنظيمية معززة لتنويع مصادر التمويل.	4	4.39	0.81	%87.8	كبيرة جدا
4	تفتح الجامعة كليات وأقسام جديدة برسوم مالية مناسبة.	5	4.38	0.79	%87.6	كبيرة جدا
5	توفر الجامعة نظام التعليم (الموازي، النفقة الخاصة، التعليم عن بعد) برسوم مناسبة.	6	4.38	0.79	%87.6	كبيرة جدا
6	تقدم الجامعة خدمات التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع برسوم مناسبة.	9	4.38	0.79	%87.6	كبيرة جدا
7	تعلن الجامعة سياسة القبول والتسجيل في التخصصات التي يتنافس عليها الطلبة في مختلف قنوات التواصل.	10	4.36	0.92	%87.2	كبيرة جدا
8	تحرص الجامعة على بناء جسور الثقة مع المؤسسات والمنظمات المحلية لضمان الدعم المالي منها.	11	4.35	0.94	%87	كبيرة جدا
9	توفر الجامعة أنظمة معلوماتية تسهل التواصل مع المستفيدين خارجها لضمان تمويلها.	12	4.34	0.96	%86.8	كبيرة جدا
10	توفر معامل الحاسوب في الجامعة لإقامة دورات تدريبية برسوم مناسبة.	14	4.30	1.08	%86	كبيرة جدا
11	تحقق الجامعة ايرادات من رسوم استخراج الوثائق المختلفة للطلبة.	13	4.30	1.10	%86	كبيرة جدا

ت	الفقرات	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
12	تفتح الجامعة برامج دراسات عليا نوعية في مختلف الكليات والأقسام برسوم مناسبة.	7	4.30	10.1	%86	كبيرة جدا
13	تشجع الجامعة الجوانب الإنتاجية ذات المردود المالي في بعض الكليات والأقسام.	8	4.30	10.1	%86	كبيرة جدا
14	تمتلك الجامعة توجهات استراتيجية داعمة لتطوير مصادر التمويل	1	4.27	12.1	%85.4	كبيرة جدا
	الاجمالي		4.35	0.94	%87	4.35

يتضح من نتائج الجدول(4): أن تقديرات درجة موافقة الخبراء على فقرات مؤشرات تطوير مصادر التمويل الاساسية للجامعات اليمنية تتراوح متوسطاتها الحسابية بين (4.45- 4.27)، وانحراف معياري يتراوح بين (0.56 - 1.12)، ونسبة اتفاق تتراوح بين (89%- 85.4%)، وهي تشير إلى درجة موافقة ونسبة اتفاق (كبيرة جدا)؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى إجماع آراء الخبراء حول مؤشرات عناصر القوة.

وقد حصلت الفقرة رقم(2) على المرتبة الأولى بين الفقرات، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.45), ونسبة موافقة (89%), وتشير الفقرات إلي إجماع آراء الخبراء حول "توفر الجامعة لوائح وانظمة محفزة لتطوير مصادر التمويل".

بينما حصلت الفقرات رقم (3- 4) على المرتبة الثانية بين الفقرات ، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.39), ونسبة موافقة (87.8%), وتشير الفقرة إلي إجماع آراء الخبراء حول " تنتهج الجامعة سياسات دائمة لاجتذاب مصادر جديدة للتمويل"، "تشجع الجامعة ثقافة تنظيمية معززة لتنويع مصادر التمويل".

بينما حصلت الفقرات رقم(5- 6- 9) على المرتبة الثالثة بين فقرات ، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.38), ونسبة موافقة (87.6%), والتي تشير إلي إجماع آراء الخبراء حول" تفتح الجامعة كليات وأقسام جديدة برسوم مالية مناسبة "، "توفر الجامعة نظام التعليم (الموازي، النفقة الخاصة، التعليم عن بعد) برسوم مناسبة", " تقدم الجامعة خدمات التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع برسوم مناسبة", والتي تعزز قدرات الجامعات في استثمار الفرص المتاحة لتطوير مصادر تمويلها.

بينما حصلت الفقرة رقم (10) على المرتبة الرابعة بين فقرات، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.36), ونسبة موافقة (87.2%), وتشير الفقرة إلي إجماع آراء الخبراء حول " تعلن الجامعة سياسة القبول والتسجيل في التخصصات التي يتنافس عليها الطلبة في مختلف قنوات التواصل"، والتي بدورها تعزز قدرات الجامعات في استثمار الفرص المتاحة لتطوير مصادر تمويلها.

كما حصلت الفقرة رقم (11) على المرتبة الخامسة بين فقرات، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.35), ونسبة موافقة (87%), وتشير الفقرة إلي إجماع آراء الخبراء حول" تحرص الجامعة على بناء جسور الثقة مع المؤسسات والمنظمات المحلية لضمان الدعم المالي منها"، والتي بدورها تعزز من قدرة الجامعات على اجتذاب واستثمار الفرص المتاحة لتطوير مصادر تمويلها.

بينما حصلت الفقرة رقم (12) على المرتبة السادسة بين فقرات، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.34), ونسبة موافقة (86.8%), وتشير الفقرة إلي إجماع آراء الخبراء حول" توفر الجامعة أنظمة معلوماتية تسهل التواصل مع المستفيدين خارجها لضمان تمويلها"، والتي بدورها تعزز من قدرة الجامعات على اجتذاب وزيادة الفرص المتاحة لتطوير مصادر تمويلها.

في حين حصلت الفقرات رقم (14- 13- 7- 8) على المرتبة السابعة بين فقرات ، بدرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.30), ونسبة موافقة (86%), وتشير الفقرة إلي إجماع آراء الخبراء حول " توفر معامل الحاسوب في الجامعة لإقامة دورات تدريبية برسوم مناسبة"، " تحقق الجامعة ايرادات من رسوم استخراج الوثائق المختلفة للطلبة", " تفتح الجامعة برامج دراسات عليا نوعية في مختلف الكليات والأقسام برسوم مناسبة", " تشجع الجامعة الجوانب الإنتاجية ذات المردود المالي في بعض الكليات والأقسام", والتي بدورها جميعها يمكن أن تعزز من قدرة الجامعات على اجتذاب وزيادة الفرص المتاحة لتطوير مصادر تمويلها واستثمارها.

وأخيرًا جاءت الفقرة (1) في المرتبة الثامنة والأخيرة بين فقرات, بمتوسط حسابي بلغ (4.27), ونسبة موافقة (85.4%), وتشير الفقرة إلي إجماع آراء الخبراء بدرجة موافقة (كبيرة جدًا) حول "امتلاك توجهات استراتيجية داعمة لتطوير مصادر التمويل"؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى وضوح رؤية ورسالة وأهداف الجامعات اليمنية المستقبلية، والذي يعزز من قدرات الجامعات في تطوير مصادر التمويل مستقبلاً.

جدول(5):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لمؤشرات تطوير المصادر الثانوية لتمويل الجامعات.

ت	الفقرات	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1	استقطاب الباحثين لنشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية في مجلة الجامعة مقابل مبالغ مالية مناسبة.	9	4.52	0.48	%90.4	كبيرة جدا
2	استقطاب الطلبة مقابل رسوم دراسية منافسة للجامعات المناظرة.	8	4.51	0.49	%90.2	كبيرة جدا
3	إعداد الدراسات والمشاريع واستقطاب المنح لدعم التمويل الجامعي	5	4.50	0.50	%90	كبيرة جدا
4	إمكانية دعم الأبحاث والمشروعات القابلة للتمويل وتحويلها إلى منتجات تستفيد منها الجامعة تجاريًا.	1	4.50	0.50	%90	كبيرة جدا

ت	الفقرات	م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
5	خلق فرص استثمار للموارد الطبيعية المتاحة للجامعة للحصول على الموارد الاقتصادية المعززة لنشاطها.	2	4.50	50.0	%90	كبيرة جدا
6	إمكانية إقناع رجال الأعمال للمساهمة في دفع الرسوم الدراسية للطلبة الفقراء الملتحقين بالجامعة في المستويات المختلفة.	3	4.50	50.0	%90	كبيرة جدا
7	إبرام الجامعة اتفاقيات تعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لتمويل المشاريع الريادية للطلبة.	6	4.49	59.0	%89.8	كبيرة جدا
8	إمكانية الترويج والاعلان للخدمات الإنتاجية للحصول على موارد مالية عبر وسائل التواصل الاجتماعية المختلفة .	4	4.48	0.60	%89.6	كبيرة جدا
9	اجتذاب المنظمات المدنية والجمعيات غير حكومية لتقديم المشاريع والخدمات التعليمية للطلبة في الجامعة.	14	4.46	0.60	%89.2	كبيرة جدا
10	تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المحلي لتمويل برامج وأنشطة الجامعة.	13	4.46	60.0	%89.2	كبيرة جدا
11	امكانية استقطاب الدعم والتمويل من أوقاف الدولة لتطوير برامج وأنشطة الجامعة.	7	4.46	60.0	%89.2	كبيرة جدا
12	عقد اتفاقات شراكة ومواءمة مع جامعات دولية في إدارة برامج مشتركة تساهم في اجتذاب موارد مالية جديدة للجامعة.	10	4.43	59.0	%88.6	كبيرة جدا
13	تفعيل الشراكة مع عدد من المجلات والدوريات العلمية الدولية لنشر البحوث العلمية التي ينتجها الباحثين مقابل مبالغ مالية مناسبة.	12	4.42	0.32	%88.4	كبيرة جدا
14	استقطاب القطاع الخاص لتمويل الكراسي البحثية لطلبة الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه).	11	4.42	0.32	%88.4	كبيرة جدا
	الاجمالي		4.49	0.31	%89.8	كبيرة جدا

يتضح من نتائج الجدول(5): أن تقديرات درجة موافقة الخبراء على مؤشرات تطوير مصادر التمويل الثانوية الجامعات تتراوح متوسطاتها الحسابية بين (4.52- 4.42)، وانحراف معياري يتراوح بين (0.60 - 0.79)، ونسبة اتفاق تتراوح بين (90.4- 88.4)، وهي تشير إلى درجة موافقة ونسبة اتفاق (كبيرة جدا)؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى إجماع آراء الخبراء حول مؤشرات المستقبلية لتمويل الجامعات اليمنية.

وقد حصلت الفقرة (9) على المرتبة الأولى بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (**4.52**), ونسبة موافقة (90.4), والتي تشير إلي إجماع آراء الخبراء حول"استقطاب الباحثين لنشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية في مجلة الجامعة مقابل مبالغ مالية مناسبة"، وتعزو الباحثة ذلك إلي إدراك الخبراء أهمية إستقطاب الباحثين لنشر أبحاثهم ومقالاتهم في مجلة الجامعة، لما لها من موارد مالية للجامعات.

وقد حصلت الفقرة (8) على المرتبة الثانية بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.51), ونسبة موافقة (90.2), والتي تشير إلي إجماع آراء الخبراء حول "استقطاب الطلبة مقابل رسوم دراسية منافسة للجامعات المناظرة "، وتعزو الباحثة ذلك إلي، لما لها من موارد مالية للجامعات.

بينما حصلت الفقرات (5,1,2,3) على المرتبة الثالثة بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (**4.50**), ونسبة موافقة (90.00), وتشير الفقرات إلي إجماع آراء الخبراء حول" إعداد الدراسات والمشاريع واستقطاب المنح لدعم التمويل الجامعي"، "إمكانية دعم الأبحاث والمشروعات القابلة للتمويل وتحويلها إلى منتجات تستفيد منها الجامعة تجاريًا"، "خلق فرص استثمار للموارد الطبيعية المتاحة للجامعة للحصول على الموارد الاقتصادية المعززة لنشاطها"، "إمكانية إقناع رجال الأعمال للمساهمة في دفع الرسوم الدراسية للطلبة الفقراء الملتحقين بالجامعة في المستويات المختلفة"، وتعزو الباحثة ذلك إلي تقدير الخبراء أهمية تحويل الأبحاث والمشروعات إلي منتجات تجارية، وإمكانية استثمار الموارد الطبيعية، وإمكانية مساهمة رجال الأعمال في تمويل رسوم الطلبة الفقراء, وأنها تشكل بدائل معززة لتمويل الجامعات اليمنية.

وقد حصلت الفقرة (6) على المرتبة الرابعة بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.49), ونسبة موافقة (89.8), والتي تشير إلي إجماع آراء الخبراء حول" إبرام الجامعة اتفاقيات تعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لتمويل المشاريع الريادية للطلبة"، وتعزو الباحثة ذلك إلي الدور الفاعل للقطاع الخاص في تمويل المشاريع للطلبة، ويمكن استثمارها لخدمة التنمية وتحقيق موارد مالية للجامعات اليمنية.

وقد حصلت الفقرة (4) على المرتبة الخامسة بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.48), ونسبة موافقة (89.6), والتي تشير إلي إجماع آراء الخبراء حول "إمكانية الترويج والإعلان للخدمات الإنتاجية للحصول على موارد مالية عبر وسائل التواصل الاجتماعية المختلفة"، وتعزو الباحثة ذلك إلي أهمية الترويج والإعلان في توفير موارد مالية للجامعة، وأنها تشكل فرصاً للتمويل المستدام إذا استثمرت بشكل أمثل.

بينما حصلت الفقرات (14,13.7) على المرتبة السادسة بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.46), ونسبة موافقة (89.2), وتشير الفقرات إلي إجماع آراء الخبراء حول" اجتذاب المنظمات المدنية والجمعيات غير حكومية لتقديم المشاريع والخدمات التعليمية للطلبة في الجامعة"، "تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المحلي لتمويل برامج الجامعة وأنشطها"، "إمكانية استقطاب الدعم والتمويل من أوقاف الدولة لتطوير برامج الجامعة وأنشطها"، وتعزو الباحثة ذلك إلي تقدير الخبراء أهمية اجتذاب المنظمات المدنية والجمعيات غير حكومية، وتفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المحلي، وإمكانية استقطاب الدعم والتمويل من أوقاف الدولة، وأنها تشكل بدائل معززة لتمويل الجامعات اليمنية.

وقد حصلت الفقرة (10) على المرتبة السابعة بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي

بلغ (4.43), ونسبة موافقة (88.6), والتي تشير إلي إجماع آراء الخبراء حول "عقد اتفاقات شراكة ومواءمة مع جامعات دولية في إدارة برامج مشتركة تساهم في اجتذاب موارد مالية جديدة للجامعة"، وتعزو الباحثة ذلك إلي أهمية عقد اتفاقات شراكة ومواءمة مع جامعات دولية لاجتذاب موارد مالية"، يمكن استثمارها لتحقيق موارد مالية للجامعات اليمنية.

بينما حصلت الفقرتين (12.11) على المرتبة الثامنة بين فقرات، ودرجة موافقة (كبيرة جدا), بمتوسط حسابي بلغ (4.42), ونسبة موافقة (88.4), وتشير الفقرات إلي إجماع آراء الخبراء حول "تفعيل الشراكة مع عدد من المجلات والدوريات العلمية الدولية لنشر البحوث العلمية التي ينتجها الباحثون مقابل مبالغ مالية مناسبة"، "واستقطاب القطاع الخاص لتمويل الكراسي البحثية لطلبة الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)"، وتعزو الباحثة ذلك إلي تقدير الخبراء أهمية تفعيل الشراكة مع عدد من المجلات والدوريات العلمية الدولية، واستقطاب القطاع الخاص لتمويل الكراسي البحثية لطلبة الدراسات العليا، وأنها تشكل بدائل معززة لتمويل الجامعات اليمنية.

التوصيات:

بناءً على ما سبق فإن الباحثة توصي بالآتي:

- ضرورة تبني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية مشروع الاستراتيجية المقترحة لتطوير التمويل في الجامعات اليمنية، لما لها من دور فعال في تطوير التعليم العالي ، يواكب التغيرات الحديثة المتسارعة في المعرفة والتكنولوجيا.
- العمل على تهيئه البنية التحتية التقنية للجامعات اليمنية، بحيث تشمل كل الوحدات التنظيمية والإدارية والأكاديمية ، والمرافق والحرم الجامعي والقاعات الدراسية، وكل الجوانب المختلفة داخل الجامعات.
- تحديث السياسات واللوائح والأنظمة التي تشجع على تطوير مصادر التمويل في الجامعات اليمنية.
- تطوير نظام فعال للأجور والمكافأة والحوافز داخل الجامعات، ومكافأة المبدعين والمتميزين لتشجيع العاملين وتحفيزهم وإثارة دافعيتهم نحو تحقيق الأهداف المرغوبة.
- الاستفادة من البحوث والدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير تمويل التعليم افي الجامعات اليمنية.
- تبني الاستراتيجية المقترحة من قبل الجهات الرسمية والأطراف ذات العلاقة، وفقاً لمشروع الخطة الذي توصل إليها البحث الحالي.
- إقامة الشراكة المجتمعية لتعزيز العلاقة بين الجامعات اليمنية والمجتمع، بما يسهم في القضاء على البطالة، وتحسين مستوى المعيشة.
- عقد الدورات التدريبية والتأهيلية وورش العمل للقيادات الأكاديمية والإدارية والعاملين والطلبة بما يتعلق بتطوير التمويل بحيث يصبح هذا التطوير للتمويل ثقافة لدى العاملين في الجامعات.

- الاخذ بسياسة ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي، من خلال عقد دورات تدريبية وندرات للعاملين في الجامعة، تتناول سياسات ترشيد الإنفاق التعليمي، وكيفية استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الامثل؛ وإعادة توزيع نفقات التعليم الجامعي فيما بين الأبواب والفصول؛ لتحقيق العدالة في وتوزيع نفقات التعليم الجامعي.

المقترحات:

تقترح الباحثة القيام بإجراء البحوث والدراسات المستقبلية الآتية:

- إجراء بحث يتناول متطلبات تطوير التمويل في الجامعات اليمنية.
- إجراء بحث مقارنة بين التمويل في الجامعات الحكومية والجامعات والأهلية والدول المتقدمة.
- إجراء دراسة تهدف إلى تطوير آليات ترشيد الإنفاق على تمويل العليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.
- إجراء دراسة تتناول معوقات تطوير التمويل في الجامعات اليمنية في الجمهورية اليمنية.

قائمة المراجع:

1. ابراهيم، أحمد ابراهيم(2017): أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقرير المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، جامعة طنطا، مصر.
2. أحمد، أحمد، إبراهيم(2019): متطلبات تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا،، مجلة كلية التربية، كلية التربية، مج30، ع120،بنها، مصر.
3. الحاج، نجوى أحمد علي(2019): تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل البحث العلمي في اليمن، جامعة حضرموت، اليمن.
4. الحربي، أمل(2017):تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية : تحديات وبدائل، مجلة العلوم التربوية، جامعة الامير سلطان بن عبدالعزيز، مج2، العدد 1.
5. الحربي، محمد (2015): بدائل مفرقة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود نموذجا، مجلة كلية التربية، مج 26، العدد 103، السعودية.
6. الخضر، فضل السيد عمر(2017): الإنفاق على التعليم التقني والتقاني في السودان ودوره في حل المشكلات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية.
7. الرشدان ،عبد الله زاهي (2005): اقتصاديات التعليم، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. السباعي، سميحة محمد يوسف(2022):تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة عدن في ضوء اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عدن، اليمن.

9. الشامي، عبدالله محمد (2018): تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة البحوث والدراسات التربوية ، العدد21، السنة12، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.

10. الشنيفي، علي بن عبدالله (2018):البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة العلوم التربوية والمعرفة، ع10، مج 2، الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، وزارة التعليم، المملكة السعودية.

11. العتيبي، حسناء بلج(2018م): تجارب بعض الدول المتقدمة، أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا، في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25، مجلة الثاني اكتوبر، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

12. العتيبي، فهد بن عباس(2004):إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، بكلية التربية، المملكة العربية السعودية.

13. العودة، إبراهيم سليمان(2019): تصور مقترح لتطوير كفايات القيادات الأكاديمية العليا بالجامعات السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية ، مج 3، العدد42، حائل ،المملكة العربية السعودية.

14. القباطي، فيصل محمد على (2004): أنموذج مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي في اليمن ،أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اسيوط، جمهورية مصر العربية.

15. الهلالي، الشربيني الهلالي(2003): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، المؤتمر السنوي الأول، التعليم الجامعي في مصر تحديات الواقع والمستقبل، جامعة عين شمس، مصر.

16. بشر، يحيى منصور(2004): واقع تمويل نظام التعليم في الجمهورية اليمنية وآفاقه المستقبلية، مجلة الباحث الجامعي، العدد7،جامعة إب ، اليمن.

17. جمعة، السيد علي السيد(2020): التمويل المستدام للتعليم الجامعي الأليات والخيرات ،مجلة كلية التربية، ع(31) جامعة بور سعيد، مصر.

18. جوهر، علي، والملاحي، وفاء(2018): متطلبات التعليم في ضوء التوجهات المعاصرة، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مج 19، العدد 130، مصر.

19. جوهر، علي صالح، الباسل، مياد محمد فوزي (2015): الاستثمار الأمثل في تمويل

التعليم، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.

20. حجي، أحمد إسماعيل(2005):الإدارة التعليمية والإدارة والمدرسية،ط1، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
21. ساكر، محمد (2006): محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة خيضرة، بسكره، الجزائر.
22. سيف الدين، أشرف محمد محمد(2015): تمويل التعليم الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، مج57، كلية التربية، جامعة طنطا، مصر.
23. شعيب، ابتهال عبدالله(2021): تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على سياسة التعليم، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 3-، كلية التربية، جامعة طيبة، السعودية.
24. صالح، إبراهيم محمد(2017):مصادر تمويل التعليم في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التربية، العدد41 الجزء 3، جامعة عين شمس، مصر.
25. صلاح الدين، نسرين صالح(2017م): الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
26. عمار، حامد(2009): عولمة الاصلاح التربوي بين الوعود والانجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
27. عمرو عزب (2017) تمويل التعليم بين المجانية والخصخصة ، سلسلة مقالات بوابه التعليم، مصر.
28. قاسم، عبدالحكيم يحيى محمد (2016): تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب في ضوء اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،إب، اليمن.
29. فيروز، نعمان أحمد علي، الجابري، عدنان طه(2022): تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي اليمني في ضوء اقتصاد المعرفة "تصور مقترح" ، كلية التربية، إب ، اليمن.
30. قاسم، عبدالحكيم يحيى محمد(2016) تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب في ضوء اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إب، اليمن.
31. مثنى، طلال محمد سعيد(2023): تطوير مصادر تمويل التعليم بجامعة تعز في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.
32. مخلص، محمد(2017): تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، مجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج 1، العدد 27، السعودية.

33. نوار، أحمد زينهم(2013): التمويل الاجنبي للبـــرامج والمشـــروعات التربويـــة، مكتبـــة مدبولي، القاهرة، مصر.

المراجع الأجنبية:

1. . Favero, N. & Rutherford, A. (2020): will Tide lift All Boats? Examining the Egukty Effects of performance funding policies in U.S. Higher Education, Research in Higher Education, Vol. 61, Issue 1, March, pp. 1-25.
2. Report Bollo .J: human capital and growth, the amrican economic review vollar ,meeting of american economic association , may 2001 ,p19.
3. Sbea, S.O. (2018) An Examination of the Implementation of Ireland's New Higher Education, System ferformance Frame work in asample of Higher Education In station, Ph.D. Dissertation, September, Dublin City University Institute of Education.
4. .Jongbloed, (2018): Parformance Ageements in Higher Education: A New Approach to Higher Education Funding, (pp. 671-687), In Adria Curaj, A. ! Deca, L, & Pricopie, R. (eds.,): European Higher Education Area: The Impact of Past and Futureolicies, Springer In ternational Publishing AG., Switzerland.